

مصرون على العيش بكرامة

النقائون الإرائون يناضون
من أجل الحقوق



منظمة العفو
الدولية



ألحقت الأزمة الاقتصادية المستمرة أضراراً جسيمة بالعمال في إيران. فقيمة الحد الأدنى الحالي للأجور (التي تعادل 303 دولارات أمريكية) تتآكل بسبب التضخم المزدوج المستمر. ومن شأن برنامج الحكومة لتقليص الدعم، الذي بدأ العمل به في مارس/ آذار 2011، أن يرفع أسعار الماء والكهرباء والمحروقات والغاز الطبيعي وغيرها من السلع والخدمات. ولم يتقاض العديد من العمال أجورهم لفترات طويلة - حيث اعترفت الحكومة في تقرير قدمته إلى منظمة العمل الدولية في 2009 بأن مئات المشاريع قد أُجّلت دفع أجور العمال وعلى سبيل المثال، تم تأجيل صرف أجور 280,000 من عمال النسيج، معظمهم في إقليم مازندران الشمالي، لمدة تصل إلى أربعة أشهر. وبالنتيجة، يخشى العديد من العمال وعائلاتهم أن يدفعهم ذلك إلى هاوية الفقر، ولا سيما من لم تُكفل لهم وظيفة دائمة، مثل عمال البناء أو العمال الموسميّين، أو من يعملون بعقود قصيرة الأجل. ويتخذ الوضع شكلاً أكثر حدة بالنسبة للنساء العاملات، اللاتي يشكلن نحو ربع قوة العمل، وهن أول من يفقدن وظائفهن في معظم الأحيان عندما تسوء الأمور.



© Kosoof.com

يناضل عمال إيران من أجل حماية حقوقهم ومصادر رزقهم. ويكافح هؤلاء، بعد أن حرّموا بحكم القانون من إقامة نقاباتهم بحرية وعلى نحو مستقل، من أجل أجور كريمة وظروف عمل أفضل، ومن أجل الأمن الوظيفي. ويريدون إسماع أصواتهم واحترام حقوقهم العمالية. وقد اتسم رد الحكومة على مطالب العمال بالوحشية - إذ تقوم السلطات بانتظام بمهاجمة النقابيين ومضايقتهم واعتقالهم.

والحقوق التي يطالب بها العمال هي حقوق الإنسان العالمية. وهم بحاجة إلى دعمكم الآن.

حظر النقابات المستقلة

يحتاج العمال الإيرانيون اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى النقابات المستقلة القادرة على دعم حقوقهم والدفاع عنها. ومع ذلك، فإن نقابات العمال المستقلة محظورة في إيران.

فئمة هيئتان تسيطر عليهما الحكومة وتدعيان تمثيل مصالح العمال في إيران: المجالس العمالية الإسلامية، وجمعيات ممثلي العمال، التي أنشئت مؤخراً، إلى جانب الهيئات التنسيقية ذات الصلة بهما على الصعيد الوطني. بيد أن المجالس العمالية الإسلامية لا تمثل العمال بصورة تامة نظراً لما يخضع له المرشحون لانتخابات الهيئات الإدارية لهذه المجالس من إجراءات للغربة والانتقاء تقوم على التمييز. فينبغي أن يثبت المرشحون معتقداتهم الإسلامية و«ولاءهم العملي»



© Kosoof.com

إلى اليمين: أعضاء في الجمعيات المهنية لمعلمي إيران يمتحنون على معدلات الأجور وظروف العمل أمام مبنى البرلمان في طهران، مارس / آذار 2007. وتقول اللافتة المكتوبة بخط اليد إلى اليسار «المساواة في الأجر حقنا الذي لا يمكن التنازل عنه». وتشير إلى تشريع يرمي إلى وضع نظام وطني موحد للأجور لجميع موظفي الدولة كان في حينه قيد النظر ويقضي بأن يحصل العمال على أجر متساو للعمل المتساوي. وقد واجه أعضاء الجمعيات المهنية لمعلمي إيران المضايقات والاعتقال لسنوات. فوق: أعضاء يحملون لافتة الاتحاد المهني لمعلمي إيران تؤكد على شرعية الاتحاد. وحظرت جمعيات المعلمين المستقلة من قبل وزارة الداخلية الإيرانية في 2007، طهران، مارس / آذار 2007. الغلاف: عامل إيراني يجرف الأسفلت في مصفاة للنفط. طهران، 2007

بعضهم للتعذيب أو لخلافه من ضروب المعاملة السيئة. وعلى سبيل المثال، قبضت الشرطة في الأول من مايو / أيار 2009 على ما يربو على 200 شخص عقب تفريق مسيرة سلمية بالقوة في عيد العمال العالمي. ويعتقد أنه أفرج عنهم جميعاً بحلول سبتمبر / أيلول 2009. وترفض السلطات بشكل روتيني إعطاء التصاريح لمسيرات العمال.

روابط المعلمين المهنية

واجه أعضاء الجمعيات المهنية للمعلمين الإيرانيين، المنتسبة إلى «المنظمة الدولية للتعليم» المضايقات والاعتقال لسنتين. فقبض على رسول بوداغي، وهو عضو في الجمعيات المهنية في طهران، في سبتمبر / أيلول 2009. وحكم عليه، بعد خدمة استمرت 20 سنة في التعليم، بالسجن ست سنوات بتهمة «الدعاية ضد النظام» و«التجمع والتواطؤ بقصد الإخلال بالأمن الوطني»، وكلاهما تهمة غامضتا الصياغة. وفي يناير / كانون الثاني 2011، أيدت محكمة الاستئناف الحكم الصادر بحق رسول بوداغي وحظرت عليه المشاركة في أنشطة أي جمعية مدنية لخمس سنوات. وبحسب التقارير، تعرض للضرب المبرح على أيدي رجلي أمن في السجن في مايو / أيار 2010. كما سجن أعضاء في الروابط المهنية المحلية للمعلمين في أجزاء مختلفة من البلاد، بما في ذلك في إقليم شاهرماهاال - باختياري في جنوب غرب البلاد، وتبريز في شمال غرب البلاد، ومشهد في الشمال الشرقي، بسبب أنشطتهم النقابية. واعتقل المئات لفترات وجيزة في مارس / آذار وأبريل / نيسان 2007 أثناء المظاهرات التي اجتاحت البلاد وإضراب أعلن للمطالبة بتحسين الأجور وظروف العمل. وفي 9 مايو / أيار 2010، أعدم عضو الجمعيات المهنية الإيرانية للمعلمين، فرزاد كامانغار، في طهران. وذلك عقب الحكم عليه بالإعدام بزعم الانتساب إلى عضوية مجموعة معارضة مسلحة هي «حزب العمال الكردستاني»، والمشاركة في أنشطتها، الأمر الذي أنكره.

للإسلام، وأن يبنيوا إخلاصهم للأسس الإيديولوجية للجمهورية الإسلامية في إيران. وقد أنشئت الهيئة الوطنية الممثلة لجمعيات ممثلي العمال الإقليمية في إيران في أغسطس / آب 2008. بيد أن دورها وحدود صلاحياتها تفتقر إلى الوضوح، بما في ذلك للعمال الإيرانيين أنفسهم.

وقد أبلغ ناشطون إيرانيون بشأن حقوق العمال منظمة العفو الدولية أن الأشخاص الذين ينتخبون لقيادة الهيئات العمالية، ولا سيما المجالس العمالية الإسلامية، ينبغي أن يخضعوا أولاً لعملية تدقيق وأن يقر ترشيحهم من قبل هيئة اختيار رسمية بموجب معايير تمييزية تتطلب من المرشحين إظهار ولائهم للجمهورية الإسلامية في إيران ومفهومها للإسلام. ويمكن أن يجرد المرشحون من حقهم في الترشيح بسبب آرائهم أو انتماءاتهم السياسية.

مواجهة للاضطهاد

أبدى بعض العمال الإيرانيين مواقف شجاعة مناهضة للحظر المفروض على نقابات العمال المستقلة. ف منذ 2001، أفضى الوعي المتنامي بأهمية الحقوق العمالية إلى إنشاء عدد قليل من النقابات ومنظمات دعم العمال المستقلة. وبين المصممين على النضال من أجل حقوقهم سائقو الحافلات وعمال الصناعات المعدنية في العاصمة طهران، والعاملون في المخازن في كردستان وعمال صناعة السكر في خوزستان والمعلمون في سائر أنحاء البلاد. فقد دأبوا على النضال ضد رفع الدعم وضد عدم دفع الأجور وظروف العمل غير المستقرة، ووجدوا جهودهم للمطالبة بحرية التنظيم، وبالأمن الوظيفي لجميع العمال، وبحرية النقابيين المسجونين، وبالمساواة للمرأة وللأقليات الإثنية والدينية، ووضع حد لعمل الأطفال، والمساواة في التمتع بخدمات عامة نوعية للجميع. وتعرض أنشطتهم النقابية لمخاطر عظيمة. فقد فصل أعضاء من وظائفهم وتعرضوا للمضايقة المنتظمة على أيدي السلطات، وجرمت مهاجمتهم وتعرضوا للضرب والقبض عليهم على أيدي الشرطة وللحكم عليهم بالسجن - حيث تعرض



© Kossoof.com



بملايس مدنية من حافله ودفعوه إلى سيارة وانهاوا عليه بالضرب وقبضوا عليه. وخلال الساعات الثماني والأربعين التي تلت القبض عليه، أنكرت السلطات أي معرفة لها بمكانه. وحكم عليه لاحقاً بالسجن خمس سنوات بتهمتي «القيام بأعمال ضد الأمن الوطني» و«الدعاية ضد النظام». وفي أغسطس/ آب 2010، وأثناء وجوده في السجن، حكم عليه بسنة سجن إضافية عقب إدانته بتهمة جديدة هي «الدعاية ضد النظام» بالعلاقة مع تصريحات زُعم أنه أدلى بها أثناء وجوده في السجن. ولم يكن يعلم بالتهمة الجديدة، حسبما ذكر، إلا عندما مثل أمام المحكمة، كما لم يبلغ محاموه بأنه يواجه تهماً جديدة أو بأنه سوف يحاكم مجدداً. وفي 11 فبراير/ شباط 2011، تعرض منصور أوسانلو لنوبة قلبية في سجن رجائي شهر ونقل إلى المستشفى، حيث كبلت يده بالأصفاد المعدنية وثبت في سريره أثناء تلقيه العلاج. وعلى الرغم من تدهور صحته، بما في ذلك مواجهته لمشكلات في عينيه، حرم في بعض الأوقات من العناية

في أغسطس/ آب 2006، ولكن أعيد اعتقاله في نوفمبر/ تشرين الثاني، وأُخلي سبيله في ديسمبر/ كانون الأول 2006.

وفي يونيو/ حزيران 2007، سافر منصور أوسانلو إلى أوروبا لتمثيل أعضاء نقابته ولطلب الدعم النقابي العالمي لبناء حركة نقابية مستقلة في إيران. وأثناء زيارته، قال إن مناقشات أعضاء منظمة العفو الدولية والناشطين النقابيين الذين ناضلوا دفاعاً عنه «جعلتنا نعرف أننا لم نكن وحدنا. وعندما كنت في السجن وسمعت عن كل هذا الدعم، ارتفعت معنوياتي. ففي هذا النضال، من الأهمية بمكان أن تحصل على الدعم من آلاف عديدة من الأشخاص عن بعد آلاف الأميال. وهذه الحملات قد كشفت أيضاً عن تفشي القمع وأكدت للسلطات أن هناك من يراقبها في العالم الخارجي».

وما برح نداء منصور أوسانلو من أجل الدعم ملحاً كما كان فيما مضى. فعقب عودته بشهر واحد من أوروبا، جرّته مجموعة من رجال الأمن

اتحاد سائقي الحافلات في طهران

أعيد في 2005 تأسيس نقابة العاملين في شركة حافلات طهران والضواحي (شركة فاهيد)، التي حظرت بعد الثورة الإسلامية، عقب عدم تلقي العديد من عمال الحافلات أجورهم لأشهر. وأخضع أعضاء النقابة للمضايقات المتكررة منذ ذلك الوقت.

سُجن منصور أوسانلو، رئيس النقابة، في الفترة ما بين يوليو/ تموز 2007 وأوائل يونيو/ حزيران 2011. وقد قضى عدة فترات من السجن فيما مضى وواجه المضايقة والترهيب نتيجة لأنشطته النقابية. ففي ديسمبر/ كانون الأول 2005، اعتقل مع 14 شخصاً آخر. وقبض على عدد من أعضاء النقابة يصل إلى 1,000 عضو عقب إعلانهم إضراباً للمطالبة بالإفراج عنه في يناير/ كانون الثاني 2006. وفصلت شركة المركبات عقب ذلك ما يربو على 40 من العمال. وأفرج عن منصور أوسانلو



أقصى اليمين: في يوليو/ تموز 2007، بدأ منصور أوسانلو، رئيس نقابة شركة طهران والضواحي للحافلات حكماً بالسجن مدته خمس سنوات. وقد أفرج عنه بصورة مؤقتة في 2 يونيو/ حزيران 2011.

إلى اليمين: منصور أوسانلو (الثاني من اليمين)، وزوجته بارفانه أوسانلو (الأولى من اليمين) وأفراد عائلتهما الآخرون يحتفلون بالإفراج عنه من الاعتقال، 10 أغسطس/ آب 2006. فوق: رضا شهابي، أمين صندوق نقابة شركة طهران والضواحي للحافلات، يقبع في السجن في انتظار انتهاء محاكمته.

ويتحدى ثمانية منهم، على الأقل، في الوقت الراهن الحظر المفروض على عملهم كسائقي حافلات.

وتعتبر منظمة العفو الدولية كلاً من إبراهيم مدادي ورضا شهابي سجينين رأي، وتواصل مطالبتها بالإفراج عنهما بلا قيد أو شرط.

لجنيها نتيجة لما تعرضت له من ضرب. وتوقفت عقب ذلك المضايقات نتيجة لتقدم بارفانه أوسانلو بشكاوى إلى السلطات.

ويقبع رضا شهابي زكريا، أمين صندوق النقابة، للسجن كذلك. إذ قبض عليه في المقر الرئيسي لشركة الحافلات في 12 يونيو/ حزيران 2010 في سياق حملة قمعية ضد النقابة. وفتش الموظفون الأمنيون بيته وصادروا حاسوبه. ورفض القاضي الإفراج عن رضا شهابي بالكفالة، وفي ديسمبر/ كانون الأول 2010 أعلن إضراباً عن الطعام. ونقل إلى المستشفى عقب تدهور صحته. وكان في وقت كتابة هذا التقرير لا يزال رهن الاحتجاز انتظاراً لانتهاؤ محاكمته. ويقضي حالياً إبراهيم مدادي، نائب رئيس النقابة، حكماً بالسجن مدته ثلاث سنوات ونصف بتهمة «القيام بأعمال ضد الأمن الوطني»، يفترض أن تنتهي في وقت قريب من سبتمبر/ أيلول 2011. ولم يسلم أعضاء آخرون في النقابة، وهي عضو في «الفدرالية الدولية للعاملين في النقل»، من المضايقات المنتظمة.

الطبية. وتم الإفراج عن منصور أوسانلو بشكل مؤقت في 2 يونيو/ حزيران 2011.

واستهدفت السلطات عائلة منصور أوسانلو أيضاً. ففي 23 يونيو/ حزيران 2010، اختطفت كخته زويا صمدي وهي في طريقها من البيت إلى العمل وتعرضت للضرب على أيدي رجال أمن. وأبلغت زوجة منصور أوسانلو، بارفانه أوسانلو، «الحملة الدولية من أجل حقوق الإنسان في إيران» أنها «ما إن حاولت الصعود إلى القطار حتى شدها بعض الرجال من شعرها من الخلف. فصرخت وطلبت من الناس المساعدة وأخبرتهم أنها كنة أوسانلو. ولكن من قبضوا عليها سرعان ما وضعوا شريطاً لاصقاً على فمها وعصبوا عينيها ونقلوها إلى مكان غير معلوم. وأوثقت القوات ذراعيها وقدميها وضربوها ضرباً مبرحاً. ثم أبلغوها بأن عليها أن توقع على وثيقة تعهد بأنه إما أن يمتنع أفراد عائلة أوسانلو عن المشاركة في أية أنشطة، أو أنه سيتوجب عليها مغادرة البلاد...» ولكنها رفضت توقيع الوثيقة، وعانت زويا صمدي من إجهاد



© AP Photo/Burhan Ozbilic

© Private

نقابة «هافت تابه»

نقابة «شركة الصناعات الزراعية لقصب السكر - هافت تابه» شركة مملوكة للدولة في مدينة شوش في إقليم خوزستان، جنوب غرب إيران. وتعمل الشركة في زراعة وتكرير قصب السكر، وتضم نحو 17,000 موظف. ومنذ 2006، انخرط العمال، ولا سيما في مصنع تكرير الشركة، في إضرابات واحتجاجات عديدة بسبب عدم دفع أجورهم. وتعرض المضربون للترهيب، بينما قدم قادتهم إلى المحاكم وسجنوا.

وفي سياق إصرارهم على استقلاليتهم، تقدم العاملون في المصفاة بعريضة لطرد «المجلس العمالي الإسلامي» من الموقع في يناير/كانون الثاني 2008 وبدأوا في مايو/أيار إضراباً عن العمل دام 42 يوماً. وبحلول أكتوبر/تشرين الأول 2008، كانوا قد أقاموا نقابة مستقلة وسرعان ما انضموا إلى «الاتحاد الدولي للعاملين في الصناعات الغذائية». وخلال سنة، كان جميع العمال قد تسلموا بعض النقود التي تدين شركة الصناعات الزراعية بها لهم.

وتعليقاً على هذه الخطوة، قال الرئيس الحالي للنقابة، رضا راخشان، في نوفمبر/تشرين الثاني: «إن إنشاء النقابة قد شكل إنجازاً للعمال الآخرين [في قصب السكر]. فالسلطات بدأت بالاهتمام فجأة بشؤون الشركة - عقب ثلاث سنوات من الإهمال المستمر - وذلك لمجرد ظهور النقابة إلى حيز الوجود. والنتيجة: غدت حالة العمال و«شركة هافت تابه لقصب السكر» أفضل بكثير مما كانت عليه».

وقد دفع أعضاء النقابة ثمناً باهظاً لمحاولتهم الدفاع عن مصدر عيشهم. فتعرض العديد منهم للترهيب والسجن وطردها من عملهم. وفي يناير/

أجنبية حول نضالهم من أجل حقوق العمال في 2007. وحكم عليهم جميعاً بالسجن ستة أشهر، إضافة إلى ستة أشهر أخرى مع وقف التنفيذ. وحظر على الرجال الخمسة كذلك العمل في «شركة الصناعات الزراعية لقصب السكر - هافت تابه» لمدة خمس سنوات. وأفرج عنهم جميعاً في فبراير/ شباط 2010، باستثناء علي نجاتي، الذي أفرج عنه في السنة نفسها.

كانون الثاني 2011، سجن رضا راخشان مدة ستة شهور بتهمة: «نشر أكاذيب»، عقب تبرئته فيما سبق من هذه التهمة. وقد تكون لإدانتته صلة بمقال نشره على الإنترنت في 18 ديسمبر/ كانون الأول 2009 تحت عنوان «نحن عائلة واحدة»، وأدان فيه القبض على زملائه العمال ومضايقتهم. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان قد أفرج عنه مؤقتاً إلا أنه قد وجهت إليه تهم أخرى، ربما لإجرائه مقابلات مع وسائل الإعلام.

وحكم في 2009 خمسة آخرون من قادة نقابة هافت تابه، وهم جليل أحمدي وغريبان عليبور ومحمد حيدري مهر وعلي نجاتي وفريدون نيكوفارد. وحكم عليهم في 12 أكتوبر/تشرين الأول 2009 وسجنوا فوراً بتهمة «الدعاية ضد النظام» عقب إجرائهم مقابلات مع وسائل إعلام

«تمر الحركة العمالية الإيرانية بأحد أكثر أوقاتها حلقة...
فالحكومة الإيرانية لم تتجاهل بالكامل التزاماتها بموجب
اتفاقيات العمل الدولية والحقوق الأساسية للعمال فحسب،
وإنما مهدت الطريق، في ضوء الحالة السياسية في إيران التي
شهدها العام الماضي، لهجوم شرس حتى على أكثر حقوق
العمال أساسية، ولضرب القلة القليلة من المنظمات العمالية
الإيرانية القائمة... ونود أن نتخذوا خطوات أكثر فعالية نحو صد
الظروف المروعة المفروضة على العمال الإيرانيين».

خمسة نقابات إيرانية مستقلة - بينها اتحاد سائقي الحافلات في طهران والضواحي، و نقابة شركة الصناعات الزراعية
لقصب السكر- هافت تابه - في رسالة إلى المؤتمر العالمي الثاني للكونفدرالية الدولية لنقابات العمال، يونيو/حزيران 2010.

منظمة العفو الدولية - تضامناً مع نقابات العمال

الاحتجاجات وكسب التأييد والعمل الدعائي. وقد
قمنا سوية بترقية الوعي لدى الجمهور ووسائل
الإعلام ومنظمة العمل الدولية بشأن حقوق العمال
في إيران. وهدفنا المشترك واضح: ضمان الحرية
والعدالة للنقائين المسجونين، وضمان احترام
حقوقهم وحمايتهم وإنفاذها في إيران.

ويُشجّع أعضاء منظمة العفو الدولية على
التعاون حيثما كان ذلك ممكناً مع النقابات
الوطنية ومع النقابات العمالية الناشطة في
مجال التعليم والنقل والغذاء في بلدانهم بشأن
الدعوة إلى التحرك المنشور هنا. وتلقني
المشورة، يرجى الاتصال بشين إنرايت Shane
Enright، مستشار الشؤون العالمية لنقابات
العمال، على البريد الإلكتروني
shane.enright@amnesty.org.uk

ولمعرفة المزيد بشأن عمل منظمة العفو
الدولية مع نقابات العمال، يرجى زيارة موقعنا
الإلكتروني للمملكة المتحدة (بالإنجليزية) على
www.amnesty.org.uk/tradeunion

وللاطلاع على مزيد من المعلومات المتعلقة
بالعمل مع الاتحادات العالمية من أجل دعم
العمال الإيرانيين، يرجى زيارة الموقع
www.justicforiranianworkers.org

حقوق العمال من حقوق الإنسان. فمنذ تأسيسها
في 1961، دأبت منظمة العفو الدولية على تنظيم
الحملات كي تحترم الحكومات الحقوق الأساسية
للعمال في تكوين النقابات والانضمام إليها،
وفي التفاوض الجماعي من أجل الحقوق، وفي
الإضراب. وفي حقيقة الأمر، كانت إحدى الحالات
الأولى التي أفضت إلى تأسيس منظمة العفو
الدولية تلك المتعلقة بأحد السجناء النقائين
في اليونان. وطيلة 50 سنة، دافعت المنظمة عن
سجناء الرأي النقائين وعن النقائين المعرضين
للخطر في كافة أنحاء العالم.

ومنذ 2006، عملت منظمة العفو الدولية
بشكل لصيق مع «الاتحاد الدولي لعمال النقل»
و«الاتحاد الدولي لنقابات العمال»، إلى جانب
«المنظمة الدولية للتعليم» (الاتحاد الدولي
لنقابات المعلمين)، الذي يمثل 30 مليون معلم
على نطاق العالم بأسره، وكذلك مع «الكونفدرالية
الدولية لنقابات العمال»، التي تضم 175 مليون
عضو، من أجل دعم حقوق العمال الإيرانيين.
وشمل هذا التعاون دعماً مشتركاً لأيام تحرك
عالمية. حيث شارك في آخرها ناشطون فيما
يربو على 40 مدينة في العالم عبر مظاهرات
خرجت في يونيو/حزيران 2009. وتعمل
منظمة العفو الدولية بصورة وثيقة كذلك مع
شركائها النقائين العالميين وتنسق معهم بشأن



إلى اليمين: أعضاء في نقابة «شركة الصناعات
الزراعية لقصب السكر- هافت تابه» يقفون أمام
إحدى المحاكم الثورية في ديزفول، بخوزستان،
جنوبي إيران، 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2009.
وقد واجهت قيادة النقابة المضايقة والسجن.
فوق: أعضاء نقابات النقل التركية يحتجون
على سجن منصور أوسانلو بالقرب من السفارة
الإيرانية في أنقرة، بتركيا، أثناء يوم عالمي للتحرك
في 26 يونيو/حزيران 2009.

نقابيون كوريون جنوبيون وأعضاء وأنصار منظمة العفو الدولية يطالبون بالإفراج عن منصور أوسانلو ومحمد صالح، كوريا الجنوبية، خلال يوم التحرك في 6 مارس/ آذار 2008. ومحمد صالح هو المتحدث باسم «اللجنة التنظيمية لتأسيس النقابات العمالية في إيران»؛ واعتقل في 2007 وأفرج عنه في 2009.



بادروا بالتحرك الآن

إيران دولة طرف في «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية». وتنص المادة 22(1) من العهد على ما يلي: «لكل فرد حق في حرية تكوين الجمعيات مع آخرين، بما في ذلك حق إنشاء النقابات والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه». وإيران دولة طرف أيضاً في «العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية»، الذي تكفل المادة 8 منه (أ) حق كل شخص في تكوين النقابات بالاشتراك مع آخرين وفي الانضمام إلى النقابة التي يختارها».

وكدولة عضو في منظمة العمل الدولية، على إيران التزام بأن تحترم وتعزز وتُعمل المبادئ والحقوق التي أرستها الاتفاقيات الرئيسية للمنظمة، بما فيها الاتفاقيتان 87 و98: اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي الخاصة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي (1948): وتطبيق مبادئ الحق في التنظيم النقابي وفي المفاوضات الجماعية (1949)، على التوالي. وعلى الرغم من عدم تصديق إيران على أي من الاتفاقيتين، فإن التزام إيران بتطبيقهما يظل قائماً بصفتها عضواً في منظمة العمل الدولية.

وبتقييدهما حقوق العمال في التنظيم بحرية وعلى نحو مستقل، فإن الحكومة تخرق كذلك المادتين 26 و27 من الدستور الإيراني نفسه. فالمادة 26 تكفل تشكيل الأحزاب والجمعيات، سواء أكانت سياسية أم مهنية. بينما تضمن المادة 27 عقد التجمعات والمسيرات العامة بحرية.

قوموا بدعوة رئيس السلطة القضائية في إيران، آية الله صادق لاريجاني، ووزير العمل والشؤون الاجتماعية الإيراني، عبد الرضا شيخ الإسلام، إلى ما يلي:

■ الإفراج فوراً وبلا قيد أو شرط عن رسول بوداغي وإبراهيم مدادي ومنصور أوسانلو ورضا راخشان ورضا شهابي، نظراً لأنهم سجناء رأي معتقلون لسبب وحيد هو ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والانضمام إليها، وبالعلاقة مع أنشطتهم النقابية. وألا يتم إعادة سجن منصور أوسانلو ورضا راخشان لنفس الأسباب.

■ ضمان الحماية لجميع المحتجزين من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وإتاحة الفرصة أمامهم فوراً كي يتصلوا بعائلاتهم وبمحامين من اختيارهم، ويتلقوا الرعاية الطبية الكافية.

■ مباشرة إعداد تشريع يسمح للعمال بممارسة حقهم في تشكيل نقابات مستقلة وفي الانضمام إليها، وبالتفاوض الجماعي من أجل حقوقهم، وفقاً للالتزامات إيران بمقتضى القانون الدولي.

■ الاعتراف رسمياً بنقابة «شركة الصناعات الزراعية لقصب السكر - هافت تابه»، وبنقابة شركة مركبات طهران والضواحي، وبالجمعيات النقابية للمعلمين وغيرها من الهيئات العمالية المستقلة، وعدم مضايقة أعضائها بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في حرية

تكوين الجمعيات والانضمام إليها، ولحقهم في الإضراب. ■ وضع حد لجميع الاستهدافات والتمييز والمضايقة والاعتقال للنقابيين.

يرجى الكتابة إلى:

رئيس السلطة القضائية

آية الله صادق لاريجاني

عناية/ مكتب العلاقات العامة

رقم 4، 2 شارع عزيزي

جادة والي قصر، فوق تقاطع شارع باستور

طهران، الجمهورية الإسلامية في إيران

بريد إلكتروني: bia.judi@yahoo.com (اكتبوا في

حقل الموضوع: «عناية آية الله صادق لاريجاني»)

طريقة المخاطبة: صاحب السعادة

الدكتور عبد الرضا شيخ الإسلام

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

جادة آزادي، بالقرب من جادة بهبودي

طهران، الجمهورية الإسلامية في إيران

بريد إلكتروني: into@misa.ir (اكتبوا في حقل

الموضوع: «عناية وزير العمل والشؤون الاجتماعية»)

طريقة المخاطبة: صاحب المعالي

رقم الوثيقة:
Index: MDE 13/024/2011
Arabic

يونيو/حزيران 2011
June 2011

Amnesty International
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street,
London WC1X 0DW, UK
amnesty.org

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم أكثر من 3 ملايين شخص يناضلون في أكثر من 150 بلداً ومنطقة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمتنا مستقلة عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين - ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.



منظمة العفو
الدولية